تكون ظاهرة في نفي الجنس قوله هل من رجل الخ وعلى هذا لو قال هل رجل واحد
في الدار وجب ان تقول لا رجل في الدار بالرفع والتنوين ومع ذلك من جعل لكونه
من سياق النفي عام لكل رجل بوصف الوحدة لما سنقرره فيما هذا
وحينئذ وجب ان تكون هنا لنفي الوحدة والا لم تحصل المطابقة
قوله متصلة بها احترز من المفصولة لفظا نحو لا فيها غول او تقديرا نحو لا رجلا
بل من حيا منصوبا بفعل محذوف ولا ملغاة لعدم اتصالها به تقديرا
قوله اتفاقا هذا الاتفاق ينبغي ان يكون موضوعه عند طائفة البصريين
واما الكوفيون فانهم يقولون في خبرها انه مرفوع بما كان يرتفع به قبل
دخول لا ولا انها تعمل الحمل على ان فكيف يجيزون رفع الخبر بالا
ضعف ولا يجيزونه بالاقوى والله اعلم قوله وشرط هذا الشذوذ لا يتعين
في هذا البيت لجواز تخريجه على ان لا نافية مؤكدة لكن لا مؤسسة ولا زائدة
ونظير هذا التخريج ما مر في رواية ابن السكيت بني غدانة ما ان انتم
ذهبا بالنصب وخرج على ان انْ نافية مؤكدة لما لا مؤسسة ولا زائدة
والله اعلم قوله فالجواب هذا الجواب فيه نظر لان القرافي وغيره من الاصوليين
صرحوا بان الفعل المنفي عام باعتبار مصدره اتفاقا واختلفوا في عمومه
باعتبار مفعوله والصحيح عمومه ايضا فالسؤال باق بلا جواب فتامله قوله
عملت هذا العمل غير لازم بل يجوز ان تلغى ويليها المبتدا والخبر ومع ذلك فهي
لاستغراق العموم ومحتمل للواحد قوله لان النكرة في الخ هذا يقتضي انها ان كانت لنفي
الوحدة لا تعم والمبتدا كذلك لما سنقرره على ان تسليمه يبطل هذا الاستدلال
لان قولك لا رجل في الدار بل رجلان وقع فيه رجل وهو نكرة في سياق النفي
وليس بعام فينتقض به الدليل المذكور ويبطل المدلول وهو الظهور المذكور
وهذا المحل من المواضع التي كثر الاعتناء بالبحث فيها دون تحقيق وقد
تولى تحريره العلامة القرافي في العقد المنظوم فقال فيه قولنا لا رجل
في الدار لا نسلم انه نفي عام لانه يقتضي انه لا رجل في الدار بوصف الوحدة
فيقتضي الا يكون زيد وحده في الدار ولا عمرو وحده وكذلك سائر افراد الرجال

لا يكون

لا يكون واحد منهم في الدار وحده بل اما الا يكون احد في الدار او يكون
فيها اكثر من واحد اما رجل بوصف الوحدة فهذا منفي عن جميع الرجال
فقد صارت هذه الصيغة تقتضي حكما عاما وهو الكون بوصف
الوحدة وهذا هو حقيقة العموم ثم قال ومعنى قول النحاة عموم النفي
انه في افراد الرجال اي لا تقتضي هذه الصيغة نفي جميع الرجال عن الدار فالصيغة
ليست عامة في الرجال باعتبار نفي الكون وهي عامة في الرجال باعتبار نفي
التوحيد بالكون ونفي التوحيد بالكون غير نفي الكون والاول اعم من الثاني
لانه نفي الاخص ونفي الاخص اعم من نفي الاعم كما ان نفي الاعم اخص من نفي
الاخص ولما كان نفي التوحيد بالكون اعم من نفي الكون لم يكن مستلزما له
لان الاعم لا يستلزم الاخص فلا جرم حصل العموم باعتبار نفي التوحيد بالكون
لم يحصل باعتبار نفي الكون واذا تقرر انهما حكمان وقد حصل العموم باعتبار
احدهما ولم يحصل باعتبار الاخر حصل العموم قطعا ونحن ندعي الا اصل
العموم باعتبار ما ذكرناه وحصل الجمع بين ما ذكرناه من العموم وبين
نقل النحاة من غير تناقض انتهى المراد منه قوله اي لبيان التقرير
لها حتى تمنعه وفيه نظر لما مر انها ذات صدر قوله هذا الوجه هو الشاذ
فينبغي تصديره قوله في العموم وانما كان التركيب عوضا لان نفي الجنس هو
تركيب النفي في الحقيقة وسكت عن وجه اهمالها وهو انها انما عملت لمشابهتها
ان ومع المعرفة او الفصل يضعف شبهها ان الذي عمله لاجل شبه الفصل
فلا تشبيه الشبيه فعملها ضعيف فاذا انضم اليه الفصل مثلا فضاعف فهو
يسقط عمله والله اعلم قوله فلا ينبغي لك وهذا التاويل لا يتاتى فيما نقض ذلك
به ايضا من قولهم تبكي على زيد ولا زيد مثله وقوله لا هيثم الليلة للمطي
فانه لا رفع ولا تكرار فيتعين فيه اي تاويل اخر وهو ان يقدر تنكير العلم اي لا رجل
مسمى بزيد وهيثم او يقدر في هيثم لا حادي لانه كان مشهورا بحسن الحدا والعلم
اذا اشتهر بمعنى تنزل منزلة اسم جنس موضوع لذلك المعنى كما قالوا
في قضية ولا ابا حسن لها انه بمعنى انها لا فيصل لها لانه رضي الله عنه كان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)